

مبادرات إنقاذ الثورة واستكمال هياكل السلطة تواجه المجهول في السودان

المجلس التشريعي ضحية خلافات قوى تطالب بتشكيله وأخرى تدعم تأجيله

السودان يقر قانون الحكم الإقليمي في دارفور

تعيين مناوي حاكماً للإقليم، وذلك بموجب اتفاق جوبا. وفي 3 أكتوبر الماضي جرى توقيع اتفاق جوبا بين الحكومة السودانية وممثلين عن حركات مسلحة منضوية داخل تحالف الجبهة الثورية، فيما لم تشارك فيه الحركة الشعبية وحركة تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور التي تقاوت في دارفور.

ويعد إحلال السلام في السودان أحد أبرز الملفات على طاولة حكومة حمدوك، وهي أول حكومة منذ أن أذحت قيادة الجيش في أبريل 2019 عمر البشير عن الرئاسة تحت ضغط احتجاجات شعبية مناهضة لحكمه.

ورغم أن وجود مناوي -حاكم لإقليم دارفور وينتمي إلى حركة لها ثقل سياسي وعسكري داخله- يضمن منع انفلاتها إلا أن هناك من يخوف من أن يكون وجود حكام لهم خلفية قبلية أفريقية في مناطق حضور قبلي عربي منطوقاً على تأثيرات سلبية في الصراعات التي تطفو على السطح من حين إلى آخر.

ولدى البعض من المنتسبين إلى الحركات المسلحة اقتناع بأن محاولات السلطة الانتقالية استرضاء قادتها بتعيينهم في مناصب تنفيذية مختلفة لن تحسن الأوضاع الحالية في الولايات، وبدون تنفيذ ملف الخدمة المدنية الذي ينص على دمج 20 في المئة من أبناء دارفور في المؤسسات الحكومية والسلطة القضائية في الإقليم لن يتمكن الحاكم من تادية مهامه لأنه قد يصطدم بمعوقات داخلية من أطراف لها عداوة تاريخية تجاه الحركات.

وفي المقابل قد يكون وجود قادة الحركات المسلحة على رأس سلطة الولايات مفيداً من جهة إنهاء حالة الحرب بينها وبين السلطة المركزية بشكل نهائي لأنها ستكون حريصة على ضبط الأوضاع المفلتة هناك، وهي إشارة مهمة تدل على أن السلطة ماضية في دعم شراكتها مع الحركات في إدارة المرحلة الانتقالية.

الخرطوم - تختبر إجازة مجلس الوزراء السوداني مشروع قانون نظام الحكم الإقليمي لدارفور، بعد سلسلة من السجلات والاعتراضات، قدرة الحركات المسلحة على التعامل مع توترات الهامش التي تزايدت حديثاً مؤخرًا. وقال حاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي إن القانون يستند إلى الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية 2019 المعدلة في 2020 بموجب اتفاق جوبا للسلام وينتهي بتعدد مستويات السلطة في الإقليم الواقع غربي البلاد.

وأضاف مناوي "القانون حدد مهام حكومة إقليم دارفور التي تشمل المهام الإدارية والاقتصادية والعمل على إيقاف الحرب وتنفيذ الاتفاق وعودة النازحين واللجئين والقيام بالدور التنموي للإقليم بحسب ما نص عليه الاتفاق"، دون المزيد من التفاصيل بشأن تلك المهام.

وتابع "وحدد القانون مستويات الحكم ومستوى التعامل بين حاكم الإقليم والولاة والمحليات، كما حدد العلاقات الرئاسية بين مجلس الوزراء ومستويات الحكم الأخرى وحكومة الإقليم"، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء المشترك بين مجلسي السيادة والوزراء (التشريعي المؤقت) ليتم توقيعه في أقرب وقت".

ويشير منح الحركات المسلحة سلطات تنفيذية جديلاً بشأن قدرتها على التعامل مع الإشغالات القبلية التي تندلع بين حين وآخر في دارفور، وما إذا كان باستطاعتها الانتقال من النشاط المسلح إلى العمل ضمن الإدارة المحلية التي تتطلب خبرة، بحيث تكون لديها مهارت التفاوض مع المكونات الموجودة داخل كل ولاية وتحتي جانباً الصراعات التي انخرطت فيها لضمان استقرار الأوضاع.

وفي 7 يونيو الماضي أدى مناوي، وهو قائد حركة تحرير السودان، القسم حاكماً لإقليم دارفور غربي البلاد. وقرر رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك في 2 مايو الماضي



مسار ثوري متعثر

وأدى تعدد المبادرات وعدم تنفيذها إلى فوضى على المستوى التنفيذي والتشريعي والقضائي؛ لأن انعدام الرقابة على الجهاز التنفيذي وفشل الأجهزة القضائية في تحقيق العدالة بملاحقة عناصر النظام السابق وعدم تشكيل مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الدستورية، كلها عوامل أوجدت نظاماً عدلياً معطوباً.

وطرحت مبادرة أساتذة جامعة الخرطوم الثلاثة ما أسمته "المشروع الوطني لتصحيح مسار الثورة"، ويتضمن إعادة صياغة الوثيقة الدستورية، وحل مجلس الشركاء ومجلس الوزراء، وإنشاء حكومة تصريف أعمال تؤسس للتحويل الديمقراطي وفرض سيادة القانون وهيبة الدولة.

وتضمنت المبادرة تشكيل برلمان تشريعي على أساس فئوي (مهامي) يعبر عن تطلعات الفوار وكافة قطاعات الشعب خلال 45 يوماً، وتكوين مجلس القضاء الأعلى، وتشكيل المحكمة الدستورية تحت إشراف مجلس البرلمان التشريعي، خلال شهرين من تكوينه، وإنشاء وتأسيس مفوضية السلام تحت إشراف البرلمان التشريعي خلال ثلاثة أشهر من تكوين البرلمان.

وتسبب انسحاب الحزب الشيوعي من قوى إعلان الحرية والتغيير، وتجميد حزب الأمة القومي عضويته في المجلس المركزي، في أزمة كبيرة ووجود ثلاثة أحزاب فقط تمتلك سلطة اتخاذ القرار. هي: البعث العربي والتجمع الاتحادي والمؤتمر السوداني، وهو ما يقابل برفض من جانب المكونات التي دشنت تحالفات لإنهاء الوضع القائم دون أن تتمكن من تنفيذ رؤيتها حتى الآن جراء خلافات بيئية داخل هذه المكونات.

تؤدي المسؤولية السياسية الحالية وعدم التوافق على تاريخ محدد لإنهاء الفترة الانتقالية، في ظل إمكانية تعديل الوثيقة الدستورية إذا جرى التوصل لاتفاق سلام جديد مع الحركات غير الموقعة على اتفاق جوبا، إلى انغماس بعض القوى في البحث عن المناصب السياسية، ذلك أنه من مصلحة عدم إنهاء الفترة الانتقالية على المدى القريب، لأنه لن يكون مسموحاً لها الترشح للانتخابات المقبلة.

ويغيب عن تلك القوى أن تراخيها في التعامل مع أزمة المرحلة الانتقالية وانشغالها بحصص مكاسب مؤقتة ربما تكون لهما تداعيات سلبية على مستقبلها، وقد تجد القوى المناوئة فرصة مواتية لتحقيق مغنم سياسية.

وأضاف هجو، الذي شارك في اجتماع لجنة الإصلاح مع رئيس الوزراء، أن حمدوك رحب بالمقترحات وشدد على أهمية التحرك بخطوات سريعة نحو إعادة الهيكلة وطالب بوقف حيداء الأحزاب عن أهداف الثورة والوصول إلى رؤية شاملة تضمن تنفيذ مبادئه التي أطلقها لتحسين عملية التغيير، متوقفاً أن يجري تسليم المقترحات الجديدة إلى مجلس السيادة أيضاً لإيجاد توافق على تطبيقها.

ورغم الحركات الحثيئة إلا أن الأزمة تظل حاضرة لأن بعض قياديين لجنة إصلاح قوى الحرية والتغيير التي طالبت بإجراء تشكيل المجلس التشريعي وتعيين الولاة هم أنفسهم يشاركون كاعضاء في مجلس شركاء الفترة الانتقالية الذي أوصى بعقد جلسات المجلس التشريعي منتصف الشهر المقبل، ما يعني أن الرؤية المتفق عليها بين الجميع ستظل غائبة ولن يكون من السهل الوصول إلى توافق. وتكمن العقبة الأساسية أمام استكمال هياكل السلطة الانتقالية في عدم وجود آلية مشتركة متفق عليها، مع هيمنة مجموعة من الأحزاب الصغيرة على قرارات قوى الحرية والتغيير ومجلسها المركزي وتعمل على إفسال كل محاولة للتوافق.

تعددت مبادرات إنقاذ المسار الثوري واستكمال بناء هياكل السلطة الانتقالية في السودان دون أن يصل أي منها إلى حلول تتخطى حالة الجمود، في ظل انقسام القوى السياسية وعدم قدرة أي طرف على المسك بزمام المبادرة لإنهاء الفراغ التشريعي وتشكيل مفوضيات القضاء والسلام وتعيين أعضاء المنظومة القضائية الجديدة.

الخرطوم - لم تجد المبادرة التي أطلقها رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك قبل شهر، وتضمنت تسمية أعضاء المجلس التشريعي في فترة لا يتجاوز مداها الزمني شهراً واحداً، طريقها إلى التنفيذ على أرض الواقع، كما أن توصية المجلس التشريعي بتعيين ولاة جدد مطلع شهر أغسطس المقبل لن يتم تنفيذها لأن المشاورات بين القوى السياسية حول تنفيذ القرار لم تبدأ بعد، ومن الصعب بدء عمل المجلس التشريعي منتصف أغسطس، حسب ما جاء في التوصية ذاتها.

وسلمت لجنة إصلاح الحرية والتغيير -التي تضم في عضويتها عدداً من أحزاب التحالف الحكومي والجبهة الثورية وحركة جيش تحرير السودان جناح مني أركو مناوي- مقترحات جديدة إلى رئيس الحكومة الثلاثة طالبت بتأجيل قيام المجلس التشريعي إلى أن توافق عليه قوى الحرية والتغيير وإجراء مشاورات اختيار ولاة الولايات، وتعهدت بتقديم هيكلية جديدة للتحالف الحكومي.

التوم هجو

لا بد من وقف اختطاف القرار داخل قوى الحرية والتغيير



وأكد عضو مجلس شركاء الفترة الانتقالية التوم هجو لـ "العرب" أن غالبية الأحزاب والحركات المحسوبة على الثورة اتفقت على العودة إلى منصة التأسيس بعد فشل التحالف الحكومي خلال الفترة الانتقالية في إعادة هيكلة الظهير السياسي والشروع في استكمال مؤسسات الثورة، وأن المقترحات الجديدة تضمنت أن يكون هناك موقف صارم من حمدوك لوقف اختطاف القرار داخل قوى الحرية والتغيير.

الأردن يراهن على فتح معبر جابر - نصيب مع سوريا للتخفيف من أزماته الاقتصادية

وكان المعبر قد أغلق لمدة ثلاثة أعوام على خلفية النزاع في سوريا قبل أن يعيد الجانبان فتحه في منتصف أكتوبر عام 2018.

وبلغ حجم الصادرات الأردنية إلى سوريا العام الماضي حوالي 49.32 مليون دولار، بتراجع بلغت نسبته 34.1 في المئة عن العام السابق عليه، فيما وصل حجم واردات الأردن من سوريا حوالي 44.84 مليون دولار، بارتفاع نسبته 3.3 في المئة مقارنة بعام 2019.

وشهدت العلاقات الثنائية، خصوصاً الاقتصادية، بين عمان ودمشق، فتوراً سبب الأوضاع في سوريا، وكذلك نتيجة للضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على التعاون الاقتصادي بين الجانبين، ما اضطر شركات كبرى لوقف تعاملاتها مع السوق السورية خوفاً من العقوبات وحرمانها من دخول الأسواق الأميركية. وقالت مصادر سياسية إن عمان أثارت مع واشنطن استثناء الأردن من شروط العقوبات على سوريا خلال اللقاء الذي جمع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني بالرئيس الأميركي جو بايدن في واشنطن مؤخراً.

ويستند الأردن في موقفه من العقوبات على سوريا، إلى ما تم الاتفاق عليه قبل أسابيع مع الإدارة الأميركية على استثناء قائمة طويلة من المواد الغذائية والزراعية من العقوبات.

لما يمثله من أهمية استراتيجية تعود بالنفع والفائدة على الأردن وسوريا ومصالحهما المشتركة".

ويأتي هذا التطور بناءً على توجيهات من رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، بعد زيارة مركز جابر الحدودي في الثامن من يوليو الجاري. وكان الخصاونة قد أوعز في الثامن من يوليو باتخاذ عدد من الإجراءات، تمهيداً لإعادة تشغيل معبر جابر الحدودي مع سوريا بكامل طاقته، وإيقاف العمل بنظام النقل التبادلي للشحن في أقرب وقت ممكن لضمان انسيابية تدفق المواد، مع التأكيد على الالتزام بالاشتراطات الصحية والوقائية اللازمة.

وكانت الحكومة الأردنية قد أغلقت المعبر الحدودي مع سوريا في أغسطس من العام الماضي أمام حركة الأفراد بسبب تسجيل ارتفاع ملحوظ في حالات الإصابة بمرض فيروس كورونا الجديد القادمة عبر المعبر، لكنها سمحت بتبادل البضائع من خلال تفرغ الشاحنات القادمة من سوريا إلى شاحنات أردنية. ويربط المعبر بين بلدة جابر الأردنية في محافظة المرقب شمال شرق المملكة، وبلدة نصيب السورية في محافظة درعا جنوب سوريا، ويطلق عليه "معبر جابر" في الأردن، و"معبر نصيب" في الجانب السوري.

وأعلنت رئاسة الوزراء الأردنية الثلاثاء أن عمان ودمشق اتفقتا على إعادة تشغيل مركز جابر - نصيب الحدودي بكامل طاقته، وذلك بعد مرور نحو عام على إغلاقه أمام حركة الأفراد. وجاء ذلك خلال اتصال هاتفني بين وزير يري الداخلية الأردني مازن الفراية، والسوري محمد خالد الرحمون، بحسب بيان لرئاسة الوزراء الأردنية.

وقال البيان إن وزير الداخلية الأردني أكد خلال الاتصال "ضرورة إعادة التشغيل الكامل للمركز الحدودي نظراً



متنفس اقتصادي حيوي

أحكام نهائية بالمؤبد لقادة الإخوان في مصر

القاهرة - قضت محكمة النقض في مصر الأربعاء، بتأييد عقوبات السجن المؤبد والمشدد بحق محمد بديع، مرشد جماعة الإخوان ونائبه خيرت الشاطر وأخرين من قيادات الجماعة في قضية التخاطر مع حماس.

ويعد هذا الحكم هو الرابع الذي أيده النقض ضد المتهمين بإدانتهم من ذات الدائرة الجنائية في عدة قضايا مختلفة بالتهامات التي وجهتها لهم نيابة أمن الدولة العليا ونبتت ضدهم بالإدانة والقراءة.

وكانت محكمة جنابات القاهرة قد قضت في 11 سبتمبر 2019 بالسجن المؤبد لـ 11 متهماً في القضية، وهم محمد بديع، ومحمد خيرت الشاطر، وسعد توفيق الكتاتني، وعصام العريان، ومحمد البلتاجي، وسعد عصمت والحسيني، وحازم فاروق عبدالخالق، ومحجي حامد السيد، وخالد سعد حسنين، وخليل أسامة العقيد، وأحمد عبدالعاطي.

ويواجه مرشد الإخوان الذي يناهز من العمر 78 عاماً 9 أحكام بآية بالسجن المؤبد، وحكما بالبراءة، وينتظر الفصل القضائي في 5 قضايا أخرى.

وتضمن حكم الجنابات أيضاً معاقبة كل من عصام الحداد وأيمن علي سيد وأحمد محمد الحكيم بالسجن 10 سنوات، ومعاقبة كل من محمد رفاعة الطهطاوي وأسد الشيخية، بالسجن 7 سنوات، مع انقضاء الدعوى الجنائية لعصام العريان لوفاته.

ويزارت المحكمة كل من صفوت حجازي وحسن خيرت الشاطر وعبد محمد إسماعيل دحروج وإبراهيم خليل الدراوي وكمال السيد محمد وسامي أمين حسين السيد وجهاد عصام الحداد.

مرشد الإخوان يواجه
9 أحكام بآية بالسجن
المؤبد، وحكما بالبراءة،
وينتظر الفصل القضائي
في 5 قضايا أخرى